

تحليل الأداء الكلي لمؤشرات ميزانية المملكة

للعام المالي 2022م

مبادرات وحزم تحفيزية ...

تعافي اقتصادي واستدامة مالية

المحتويات

- 1..... مقدمة
- 2..... القسم الأول : الأفاق المستقبلية لميزانية المملكة للعام 2022م.....
- 5..... القسم الثاني : التطورات الاقتصادية.....
- 7..... القسم الثالث : النتائج الفعلية للسنة المالية (2021م).....
- 9..... القسم الرابع : ميزانية السنة المالية القادمة (2022م).....
- 16..... خاتمة.....

مقدمة

بمناسبة صدور الميزانية العامة للمملكة للعام المالي 2022 م .

يُسْرنا إيضاح النتائج الفعلية للسنة المالية للعام 2021 م واستعراض أهم الملامح

الرئيسية للميزانية العامة للمملكة للعام المالي الجديد 2022 م ، وتطورات

الاقتصاد الوطني.

القسم الأول

مؤشرات المملكة تتعافى وأفاق جديدة لميزانية المملكة للعام 2022م

- مثل الأداء والنمو الاقتصادي في أغلب الأنشطة الاقتصادية عنصراً مهماً في تحقيق المستهدفات المالية والاقتصادية لعام 2022 م، حيث تظهر مؤشرات المملكة تعافياً مستمراً، وهناك توقعات لاستمرار ذلك التعافي في بعض الأنشطة بمعدلات أسرع قد تتجاوز مستويات ما قبل الجائحة. حيث ساهمت جهود الحكومة في التعامل مع الجائحة في الحد من أثارها وانحسارها بشكل كبير رغم التحديات العالمية في تحور الفيروس واستمرار انتشاره في كثير من الدول.
- جاء مشروع الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022 م ليوصل العمل على تعزيز مفهوم الاستدامة المالية وتقوية الوضع المالي للمملكة في مواجهة التحديات المحلية والعالمية وذلك في ظل الإطار المالي على المدى المتوسط لبرنامج الاستدامة المالية تحت مظلة تحقيق رؤية المملكة 2030، والاستمرار في دعم برامج النمو الاقتصادي.
- وبالقراءة التحليلية لميزانية المملكة للعام الجديد، فيما يلي أبرز الدلالات والإشارات التي تم استخلاصها من مؤشرات ميزانية المملكة للسنة المالية 2022م

(1): مبادرات فعالة لتحفيز التعافي الاقتصادي

- ساهمت مبادرات تحفيز الاقتصاد ودعم القطاع الخاص، كتلك المقدمة من البنك المركزي السعودي، من سرعة استجابة الاقتصاد. ففي النصف الأول من عام 2021 م سجل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً قدره 5.4% مدعوماً بنمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص الذي سجل نمواً قدره 7.5%. كما تشير التوقعات أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 2.6% في عام 2021 م مدفوعاً بنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 4.2%. كما أن استمرار التقدم في تنفيذ برامج ومشاريع تحقيق الرؤية، وتطوير القطاعات الواعدة في الاقتصاد.
- أدت الإجراءات الحكومية الفعالة التي قامت بها المملكة لتعزيز الشفافية والخطوات الداعمة لتنويع الاقتصاد ممثلة بجهود صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطنية في دعم البيئة الاستثمارية، هذا ومن المتوقع أن تعزز تلك الإجراءات آفاق النمو الاقتصادي على المدى المتوسط، إضافة إلى دعم التعافي السريع خلال عام 2021م.

(2): انتعاش ملحوظ ونمو متوقع في الناتج المحلي غير النفطي

- تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.5% في عام 2022م مدفوعاً بنمو الناتج المحلي غير النفطي بافتراض عودة تعافي الأنشطة الاقتصادية، وتحسن الميزان التجاري للمملكة امتداداً لمعدلات النمو الإيجابية في النصف الأول من عام 2021م، إضافة إلى نمو القطاع النفطي مدفوعاً برفع حصة الإنتاج للمملكة ابتداءً من مايو 2022م حسب اتفاقية أوبك+، وتعافي الطلب العالمي والتحسين في سلاسل الإمداد العالمية، وهذا سيؤثر إيجابياً على الاقتصاد المحلي.
- من المقدر أن يؤدي الانتعاش الملحوظ والمتوقع في اقتصاد المملكة إلى تطورات إيجابية على جانب الإيرادات على المدى المتوسط، حيث يتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات لعام 2022م حوالي 903 مليار ريال وصولاً إلى حوالي 992 مليار ريال في عام 2024م، ويعود ذلك لاستمرار الحكومة في تنفيذ المبادرات والإصلاحات المالية التي تهدف إلى تعزيز وتنمية مصادر الإيرادات غير النفطية.

(3) : ضبط النفقات

- في ظل رؤيتها الثاقبة تستهدف الحكومة المحافظة على الأسقف المعتمدة للنفقات على المدى المتوسط والمعلنة في ميزانية العام الماضي، وفي هذا السياق، يقدر أن تبلغ النفقات حوالي 955 مليار ريال للعام المالي 2022 م وأن يستمر ضبط النفقات لتصل لحوالي 951 مليار ريال في عام 2024 م.
- فالمحافظة على مستويات الإنفاق يعكس مدى الالتزام بالأسقف والنهج المتبع في السياسات المالية الداعمة لرفع كفاءة الإنفاق وتطوير فعالية الإنفاق الاجتماعي بجانب إعادة ترتيب الأولويات بناءً على التطورات والمستجدات بما يتناسب مع متطلبات الفترة الحالية، هذا بالإضافة لاستمرار الإنفاق على المشاريع الكبرى وبرامج تحقيق الرؤية بما سنسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 ، وهذا ما يتيح المزيد من الفرص أمام الصناديق والقطاع الخاص للمساهمة والمشاركة في استغلال الفرص الاستثمارية وخصخصة بعض الأصول والخدمات الحكومية بالإضافة إلى مشاريع تطوير البنى التحتية في المملكة.

(4) : استكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية

- تستهدف حكومة المملكة استكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي أجزتها في ظل رؤية المملكة 2030 ومنها تطوير المالية العامة من خلال تحقيق أهداف برنامج الاستدامة المالية.
- تسعى الحكومة إلى استكمال العمل على مبادرات برنامج تحقيق التوازن المالي والتحول إلى الاستدامة المالية من خلال عدد من المبادرات والإجراءات والتي من أهمها تبني قواعد مالية من شأنها أن تساهم في تعزيز الضبط المالي والسيطرة على مستويات عجز الميزانية. وفي هذا الإطار يقدر أن يبلغ عجز الميزانية لعام 2022م نحو 1.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، كما يقدر أن يستمر في الانخفاض التدريجي في المدى المتوسط مع توقعات بتحقيق فوائض في الميزانية بدءًا من العام 2023م.

(5): التنسيق الناجح بين وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين

■ يتم إعداد الخطة السنوية للاقتراض بالتنسيق بين وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية في إطار استراتيجية متوسطة المدى للدين العام، وبناء على ذلك فمن المتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام نحو 989 مليار ريال لعام 2022 م، وهذا يعادل 31.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مع توقعات بانخفاض نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى حوالي 27.6% في العام 2024م وذلك نتيجة التوقعات بتحسين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. مع توقع ثبات حجم الدين العام على المدى المتوسط نتيجة للتوقعات بتحقيق فوائض في الميزانية بدءاً من عام 2023م. وهذا يترافق مع توجيه الإصدارات إلى سداد أصل الدين، والحفاظ على معدلات مناسبة من الاحتياطيات الحكومية لتعزيز قدرة المملكة على التعامل مع الصدمات.

■ تستهدف السياسة المالية تعزيز الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي والتي من المقدر أن تصل في العام 2022 إلى معدلات أعلى من المقدر لها وتستمر بالتزايد على المدى المتوسط من خلال فوائض الميزانية المتوقع تحقيقها في عامي 2023-2024م.

القسم الثاني

التطورات الاقتصادية

1. الاقتصاد العالمي:

يشهد الاقتصاد العالمي مرحلة بداية التعافي من التداعيات الناتجة عن جائحة "كوفيد-19" والتي انعكست على أداء النصف الأول من عام 2021م، ونشير هنا إلى أن الدول المتقدمة والدول الناشئة والنامية قد شهدت تحسناً ملموساً في معدلات النمو الاقتصادي، وهذا يعود بشكل رئيس إلى إجراءات الحزم التحفيزية التي تم تطبيقها في معظم البلدان. هذا بالإضافة إلى تخفيف القيود المفروضة لمكافحة الجائحة مع التقدم المتسارع في توزيع اللقاحات. وفي هذا السياق، توقع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر يوليو 2021م، نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 6.0% لعام 2021م واستمرار النمو بنسبة 4.9% لعام 2022م. وتأخذ هذه التوقعات في الاعتبار الدعم المالي الإضافي في عدد من الاقتصادات الكبيرة الحجم والانتعاش المتوقع نتيجة التوسع في إنتاج واستخدام اللقاحات خاصة خلال النصف الثاني من عام 2021م. وتشير التوقعات إلى نمو اقتصادات الدول المتقدمة بنسبة 5.6% لعام 2021م و4.4% لعام 2022م كنتيجة لتحسن التدابير الصحية لمعظم تلك البلدان.

شهد متوسط أسعار نفط برنت إرتفاعاً حتى شهر أغسطس من العام 2021م لتسجل حوالي 67.0 دولار للبرميل مقابل 41.2 دولار للبرميل خلال نفس الفترة من

توقعات معدل نمو الاقتصاد العالمي،
خلال عامي (2021-2022م)
(%)

معدل النمو	2021م	2022م
الاقتصاد العالمي	6.0	4.9
الدول المتقدمة	5.6	4.4
الأسواق . الصاعدة والدول النامية	6.3	5.2
الولايات المتحدة الأمريكية	7.0	4.9
الصين	8.1	5.7
اليابان	2.8	3.0
الهند	9.5	8.5
منطقة اليورو	4.6	4.3

العام السابق. وهذا ويعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط حتى أغسطس 2021 م والجهود التي قدمتها الدول الأعضاء في أوبك+ بشأن سياسة الإنتاج الملائمة والمناسبة منذ تفشي وباء "كوفيد-19"، ودورها المهم في تسريع عملية إعادة التوازن إلى أسواق النفط. فقد وصل متوسط سعر النفط خلال شهر أبريل من العام 2020 م إلى أدنى مستوى خلال فترة الجائحة عند 18.4 دولار للبرميل، بينما وصل متوسط سعر النفط خلال شهر أغسطس من العام 2021 م عند مستوى 70.8 دولار للبرميل.

2. الاقتصاد المحلي :

من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 2.6% مدفوعاً بنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل 4.2%، مع الأخذ بالاعتبار أداء المؤشرات الاقتصادية خلال النصف الأول من العام، كما تشير التوقعات الأولية إلى بلوغ معدل التضخم لكامل العام إلى حوالي 3.3% أخذاً بالاعتبار تلاشي أثر زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة في النصف الثاني بعد أن وصل معدل التضخم للنصف الأول من العام الحالي 5.5%، كما يتوقع التآثر بالارتفاع في بعض أسعار السلع المستوردة نتيجة للإجراءات المطبقة لمواجهة الجائحة في الدول المصنعة وتأثر سلاسل الإمداد العالمية.

عملت الحكومة على دعم القطاع الخاص من خلال تمديد عدّة مبادرات لتخفيف أثر الجائحة والذي يعزز استمرار النمو الاقتصادي المستدام على المدى المتوسط، بالإضافة إلى دور صندوق الاستثمارات العامة الذي سيضخ ما يقارب 150 مليار ريال سنوياً في الاقتصاد السعودي حتى عام 2025م، مدعوماً بالمشاريع التي ستزيد وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في خلق فرص استثمارية وإطلاق قطاعات جديدة وواعدة مثل قطاع السياحة من خلال مشروع نيوم، ومشروع البحر الأحمر، ومشروع القدية، ومشروع أمالا، وكذلك قطاع العقار من خلال عدة مشاريع تنفذها شركة روشن العقارية لتطوير الأحياء السكنية بمعايير عالية. كذلك مبادرة دعم المنتجات والخدمات الوطنية من خلال برنامج "صنع في السعودية" التي ستقدم حزمة كبيرة من المزايا والفرص للشركات بهدف توسيع نطاق عملها والترويج لمنتجاتها محلياً وعالمياً، بالإضافة إلى قطاع الخدمات اللوجستية والذي يشمل القطارات والحافلات من خلال تشغيل مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام، بالإضافة إلى إطلاق عدّة برامج ومبادرات في قطاع التقنية والذكاء الاصطناعي ومن أهمها المبادرات الثلاث الرئيسية (طويق، همّة، وقمة) تحقيقاً لمستهدفات رؤية المملكة في اغتنام فرص الاقتصاد الرقمي بما يعزز دور القطاع غير النفطي.

تعمل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" بشكل دؤوب على دعم وتمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، عبر منظومة متكاملة من البرامج والخدمات والمبادرات الكفيلة بنشر ثقافة وفكر العمل الحر وروح ريادة الأعمال والابتكار، وتنوع مصادر الدعم المالي للمنشآت، إلى جانب وضع السياسات والمعايير لتمويل المشاريع التي تصنف على أنها مشاريع صغيرة ومتوسطة، وتقديم الدعم الإداري والفني للمنشآت ومساندتها في تنمية قدراتها الإدارية والفنية والمالية، والتسويقية، والموارد البشرية.

يتمثل دور صندوق التنمية الوطني في رفع مستوى أداء الصناديق والبنوك التنموية الأخرى في مواكبة ما يخدم أولويات التنمية والاحتياجات الاقتصادية من خلال سد الفجوة التمويلية بالتكامل مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى برامج تحفيز الاستثمار الخاص تحت مظلة برنامج شريك والذي يعتبر جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الوطنية للاستثمار،

في ضوء هذه التطورات المحلية وعودة التعافي للاقتصاد العالمي، تم مراجعة تقديرات معدلات النمو الاقتصادي في المملكة لعام 2022م والمدى المتوسط، إذ من المتوقع استمرار نمو القطاع الخاص بوتيرة أعلى من السابق لقيادة النمو الاقتصادي وخلق الوظائف، إذ تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.5% في عام 2022م مدفوعاً بنمو الناتج المحلي غير النفطي بافتراض عودة تعافي الأنشطة الاقتصادية، وتحسن الميزان التجاري للمملكة امتداداً لمعدلات النمو الإيجابية في النصف الأول من عام 2021م، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج النفطي ورفع حصة الإنتاج للمملكة ابتداءً من مايو 2022م حسب اتفاقية أوبك+، وتعافي الطلب العالمي والتحسن في سلاسل الإمداد العالمية مما سينعكس إيجابياً على الاقتصاد المحلي.

القسم الثالث

النتائج الفعلية للسنة المالية (2021م)

ميزانية العام المالي الحالي
(2021م)

التوقعات	الميزانية	البيان (مليار ريال)
930	849	الإيرادات
1,015	990	المصروفات
85-	141-	الفائض / العجز

المصدر: وزارة المالية

الإيرادات والنفقات الفعلية
(للأعوام المالية 2020 و2021م)

(مليار ريال سعودي)



المصدر: وزارة المالية

1. الإيرادات العامة:

تأثرت الإيرادات بعدد من العوامل الإيجابية منذ بداية العام المالي الحالي وفي مقدمتها التعافي التدريجي الذي تشهده أغلب الأنشطة الاقتصادية بعد انحسار الجائحة، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي للمبادرات والإصلاحات الداعمة للقطاع الخاص، ومع مواصلة تطبيق المبادرات غير النفطية التي قامت بها المملكة وفق ما سبق الإعلان عنه لضمان استدامة المالية العامة. من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات في عام 2021م حوالي 930 مليار ريال وذلك بارتفاع نسبته 19% مقارنة بالعام 2020م؛ يرجع ذلك إلى الارتفاع المتوقع في الإيرادات النفطية، وارتفاع الإيرادات غير النفطية بنسبة 18.2% مقارنة بالعام 2020م.

2. النفقات العامة:

من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات للعام 2021م نحو 1,015 مليار ريال، منخفضاً بنسبة 5.6% عن المنصرف الفعلي في عام 2020م ومرتفعاً بنحو 2.6% عن الميزانية المعتمدة. وعلى الرغم من ارتفاع إجمالي النفقات المتوقع للعام الحالي عن الميزانية المعتمدة إلا إنه بالمقارنة بعام 2019م يأتي منخفضاً بنسبة 4.2% ويعكس ذلك نتيجة جهود الحكومة نحو رفع كفاءة الإنفاق. ويرجع ارتفاع إجمالي النفقات مقارنة بالميزانية للعام الحالي 2021م نتيجة عدة عوامل رئيسة أهمها الإنفاق المرتبط بفيروس "كوفيد-19" ويشمل زيادة ساعات العمل لبعض العاملين في قطاع الصحة لسرعة تحصين السكان في المملكة وكذلك مصروفات شراء اللقاح.

3. الدين العام:

■ لقد كان هناك تزايد في الطلب على الإصدارات السيادية للمملكة من قبل المستثمرين، حيث تمكنت الحكومة ضمن برنامجي السندات والصكوك الدولي لحكومة المملكة العربية السعودية، من إتمام إصدارها الدولي الأول لعام 2021م للسندات بعملة الدولار بإجمالي 5 مليار دولار ونسبة تغطية 4 أضعاف من إجمالي الإصدار. كما تم إكمال إصدارها الدولي الثاني للسندات بعملة اليورو بإجمالي 1.5 مليار يورو ونسبة تغطية تجاوزت 3 أضعاف إجمالي الإصدار، حيث حققت شريحة الثلاث سنوات عائد سلبي، ولقد أتم إصدارها الدولي الثالث للصكوك والسندات بإجمالي 3.25 مليار دولار ونسبة تغطية 3.5 أضعاف من إجمالي الإصدار.

■ من المتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام 938 مليار ريال (أي ما يعادل 29.2% من الناتج المحلي الإجمالي) في

نهاية العام 2021م مقارنة مع 854 مليار ريال (أي ما يعادل نحو 32.7% من الناتج المحلي الإجمالي) للعام السابق، وبالرغم من زيادة محفظة الدين إلا أن نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن تنخفض حيث أن مستويات الدين تزيد بمعدل أقل من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

■ من المتوقع أن تنخفض الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي بنهاية العام 2021م بحوالي 9 مليار ريال عن رصيد العام السابق 2020م، وذلك لتغطية ما تبقى من الاحتياجات التمويلية بعد إصدارات الدين والمتمثلة بشكل رئيس في تمويل حزم تحفيز القطاع الخاص، وبذلك فمن المتوقع أن يبلغ رصيد الاحتياطيات الحكومية نحو 350 مليار ريال بنهاية عام 2021م.

الدين العام خلال عامي (2021 – 2022)م

المؤشر	فعلي 2021م	توقعات 2021م	ميزانية 2022م
الدين (مليار ريال)	937	938	938
نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي (%)	32.7	29.2	25.9
الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي (مليار ريال)	280	350	381

المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء

القسم الرابع

ميزانية السنة المالية القادمة (2022م)

تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة
للعام المالي 2022م

البيان	القيمة (مليار ريال سعودي)
الإيرادات العامة	1,045
النفقات العامة	955
الفائض / العجز	90

المصدر: وزارة المالية

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة
للعام المالي 2022م:

- قُدِّرَت الإيرادات العامة بمبلغ (1,045) مليار ريال.

- حُدِّدَت النفقات العامة بمبلغ (955) مليار ريال.

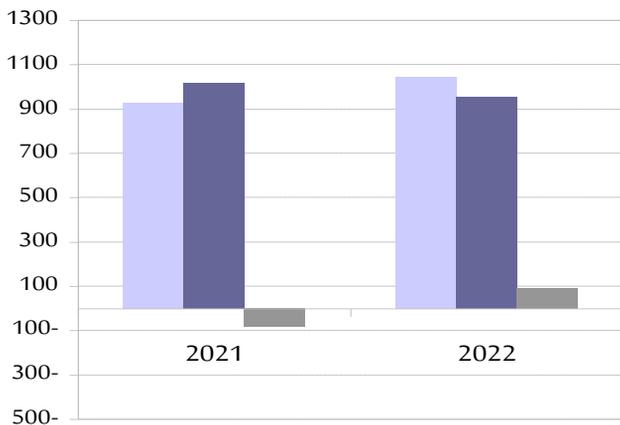
- قُدِّرَ الفائض في الميزانية بمبلغ (90) مليار ريال.

- من المتوقع في عام 2022م استمرار التعافي التدريجي في النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على المبادرات التي تم تنفيذها خلال الأعوام الماضية، حيث تعكس الإيرادات في الميزانية استمرار تحصيل الأثر الكامل للمبادرات المالية المنفذة. تشير التقديرات إلى أن إجمالي الإيرادات في عام 2022م سيبلغ حوالي 1,045 مليار ريال بارتفاع نسبته 12.4% عن المتوقع تحقيقه في عام 2021م.

- تأتي ميزانية العام 2022م لمواصلة جهود الحكومة في الإصلاحات الداعمة لتطوير إدارة المالية العامة، وذلك بالتزامن مع تحقيق الانضباط المالي وتعزيز كفاءة الإنفاق للمحافظة على الأسقف المعتمدة للنفقات المعلنة مسبقاً. ويقدر إجمالي النفقات بحوالي 955 مليار ريال للعام المالي 2022م، ومن المقدر أن يتم تحقيق فوائض في ميزانية عام 2022م بنحو 90 مليار ريال (أي ما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي).

تقديرات الميزانية العامة للمملكة،
(للعوام المالية 2021 و2022م)

(مليار ريال سعودي)



- إجمالي الإيرادات
- إجمالي النفقات
- الفائض / العجز

المصدر: وزارة المالية

ما تم تخصيصه للإنفاق على بعض القطاعات
الرئيسية في ميزانية العام المالي 2022م

معدل التغير (%)	النفقات المقدرة لميزانية السنة المالية 2022م (مليار ريال)	النفقات المتوقعة لميزانية السنة المالية 2021م (مليار ريال)	القطاعات
3.2-	185	191	قطاع التعليم
38.7	182	131	قطاع البنود العامة
10.2-	171	190	القطاع العسكري
27.6-	138	191	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية
2.2	101	99	قطاع الأمن والمناطق الإدارية
34.4-	54	82	قطاع الموارد الاقتصادية
0.5-	50	50	قطاع الخدمات البلدية
12-	42	48	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل
3.3-	32	33	قطاع الادارة العامة
5.9-	955	1,015	الإجمالي

مستوى المدن، تفعيل إطلاق تراخيص المهن الحرفية، وإطلاق نظام الرصد المكاني لمخالفات التشوه البصري.

■ **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع في ميزانية عام 2022م حوالي 138 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام 2022م تطوير المراكز الصحية الحكومية لمراكز استشارية (ميغا) لتشمل جميع التخصصات وبناء وتجهيز مراكز تخصصية شاملة، تدريب وتأهيل 3,000 باحث عن العمل في مجال السامة والصحة المهنية والحقهم في سوق العمل، إدارة وتحفيز منصة العمل المرن، وتشغيل برامج العمل الحر والعمل عن بعد، التحول إلى إدارة الأداء الوظيفي، إنشاء متحف الذهب الأسود في مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية.

■ **قطاع الموارد الاقتصادية:** بلغ ما تم تخصيصه لهذا القطاع في ميزانية 2022م حوالي 54 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام تصميم الإطار التنظيمي لتنظيم الطاقة الشمسية لسعات أكبر من 2 ميغاواط، تخصيص 5 محطات معالجة الصرف الصحي، تطوير مواقع صناعية بالهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية والهيئة الملكية للجبيل وينبع، إصدار ترخيص المقرات الإقليمية للشركات الأجنبية، وإطلاق برنامج "تميز" لتقديم عروض بمزايا تفضيلية ودعم كبار المستثمرين المحليين والدوليين، إطلاق مشروع الخزن الوطني الاستراتيجي للمياه للحفاظ على الفائض من مياه التحلية في الطبقات الجوفية والسدود بسعة خزن ما يقارب 109 مليون متر مكعب سنوياً لدعم الأمان المائي، إعداد المخططات العامة والتفصيلية للمواقع السياحية لعدد 15 موقع سياحي، تفعيل نظام التصنيف الموحد للمشتريات الحكومية وربط التصنيف المستحدث بالأنظمة المستخدمة في المملكة.

فيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية:

■ **قطاع التعليم:** استحوذ قطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة على أعلى مخصصات بنحو 185 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة لعام 2022م إطلاق برنامج "التلمذة الصناعي" بزيادة نسبة المتحقيين من 18% إلى 40%، إنشاء أندية الموهبة والابتكار للمتدربين والمتدربات في الكليات والمعاهد، تقديم حلول للتحديات الوطنية والصناعية من خلال البحث العلمي، إطلاق مبادرة لدعم الباحثين في الجامعات لتطوير الابتكارات التقنية، وإدراج اللغة الصينية في المرحلة الثانوية في 746 مدرسة موزعة على 47 إدارة تعليمية في المملكة.

■ **قطاع التجهيزات الأساسية والنقل:** تم تخصيص حوالي 42 مليار ريال لهذا القطاع، وقد تضمنت المشاريع المخططة لعام 2022م تأسيس المركز الوطني لسلامة النقل، وإطلاق خدمة "عقود التأجير" للمركبات عبر بوابة نقل، توفير سكن لأكثر من 130 ألف مستفيد وإبرام ما يزيد عن 100 ألف عقد دعم سكني، إنشاء منطقة تقنية حرة SEZ تساهم في جذب الاستثمارات المحلية والعالمية، إطلاق برنامج تحفيز وتنمية سوق المنازل الذكية إطلاق أكاديمية «سدايا» لتقديم دورات حول أساسيات البيانات والذكاء الاصطناعي، كذلك إطلاق برنامج حوافز الشركات كإحدى مبادرات مسار السياسات والأنظمة في الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي «نسدي».

■ **قطاع الخدمات البلدية:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الخدمات البلدية في ميزانية 2022م 50 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة لعام 2022م تشغيل المنصة الوطنية للرصد الحضري، إطلاق نظام الإدارة المكانية بهدف تحديد الاحتياج للخدمات المقدمة على

■ **قطاع الإدارة العامة:** بلغ ما تم تخصيصه لهذا القطاع في ميزانية 2022م نحو 32 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام 2022م إنشاء وإطلاق منصة "توعية ضيوف الرحمن" لزيادة الوعي ومستوى السلامة بالمعلومات المتعلقة بالبيئة، والصحة، والأمن والسلامة، لتأمين بيئة ملائمة لضيوف الرحمن وتأمين استدامة قطاع الحج والعمرة، تطوير ورفع كفاءة خدمات منظومة الإعاشة المقدمة في الحج والعمرة، تصميم وإطلاق تطبيق "المكتبة الإلكترونية الإسلامية" للأجهزة الذكية، تصميم وإطلاق برنامج "جنودنا البواسل" لتعزيز دور الجنود في حماية المقدسات ومقدرات الوطن، واستكمال إنشاء مراكز الخدمة العدلية لخدمة أكثر من 150 ألف مستفيد.

■ **القطاع العسكري:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع العسكري في ميزانية 2022م نحو 171 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة رفع مستوى جودة البيانات الجيومكانية، مسح وتسمية الجزر السعودية في البحر الأحمر وخليج العقبة والخليج العربي والأطالس ذات الصلة، تشغيل 200 سرير لمستشفى صحة المرأة التخصصي بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالرياض، تشغيل 200 سرير لمستشفى الأطفال التخصصي بمدينة الملك عبدالعزيز بجدة، تشغيل 100 سرير لطب جراحة الأعصاب بمدينة الملك عبدالعزيز بجدة، وبناء قاعدة بيانات متكاملة بعد حصر أعداد المستفيدين من صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين منذ عام 2000م لكافة القطاعات العسكرية والربط التقني

بالجهات العسكرية.

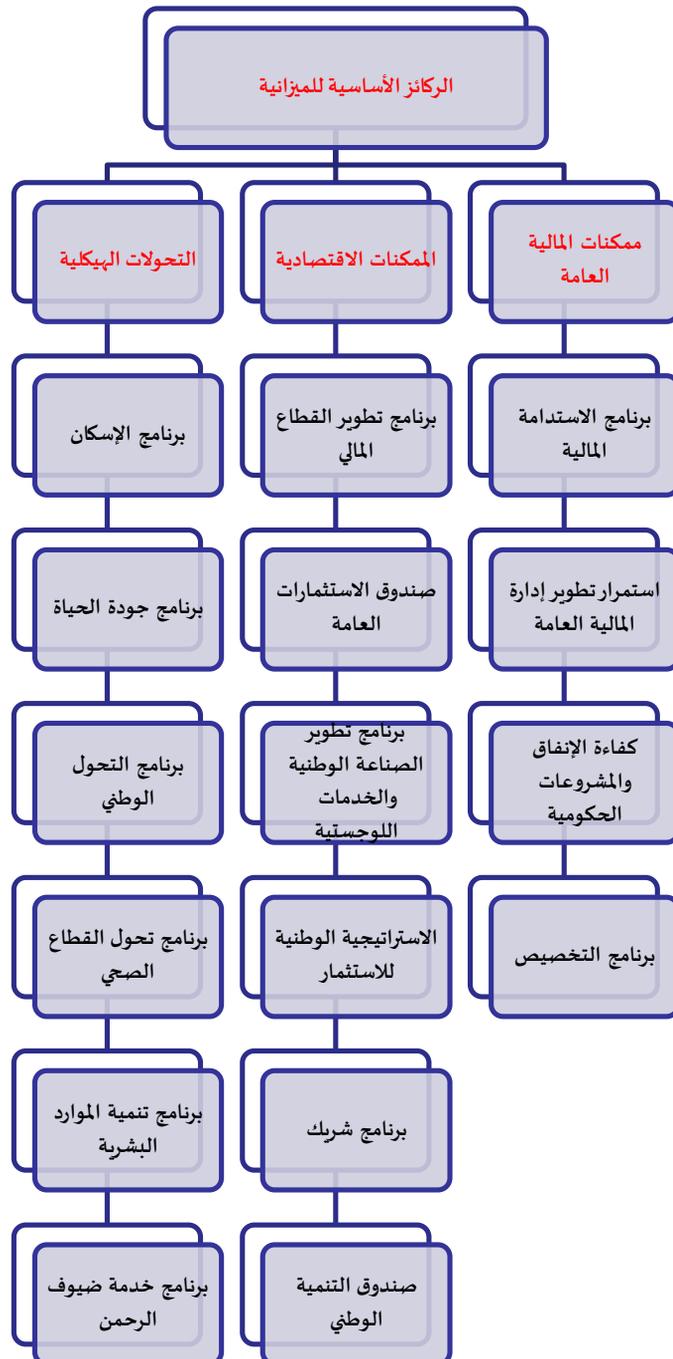
■ **قطاع الأمن والمناطق الإدارية:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع في ميزانية 2022م نحو 101 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة إنشاء المديرية العامة لكل من الدفاع المدني وحرس الحدود، والأمن العام، وإنشاء قيادة قوات الأمن الخاصة ومركز التدريب الرياضي بالخبر وعرعر ومشاريع المدن الطبية والسكنية، برنامج التدريب في الأكاديمية الوطنية للأمن السيبراني للعام 2022م بتوفير أكثر من 3.5 ألف فرصة تدريبية، وتنظيم المنتدى الدولي للأمن السيبراني في فبراير 2022م.

■ **البنود العامة:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع البنود العامة في ميزانية العام المالي 2022م حوالي 182 مليار ريال، والتي تضمنت النفقات الخاصة بحصة الحكومة في معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية، وتكلفة الدين، مخصص حساب الموازنة، المساهمات في المنظمات الدولية، البرامج والمرافق الحكومية، الإعانات، ومخصص الطوارئ، والقواعد العامة.

الممكنات المالية والاقتصادية لدى الاقتصاد السعودي

تأتي الميزانية كانعكاس لسياسة اقتصادية شاملة تقوم على ثلاث ركائز رئيسية، وهي:

- استكمال الإصلاحات المالية لضمان استدامة المالية العامة من خلال تنوع مصادر الإيرادات ورفع كفاءة النفقات.
- تمكين القطاع الخاص من خلال وجود برامج مخصصة لدعم نشاطه وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني والمشاريع والبرامج التي تقوم بها الصناديق التنموية.
- تنفيذ تحولات هيكلية أوسع، ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، تدعم البعدين الأول والثاني وتساهم في تعزيز ديناميكية الاقتصاد ومواكبته للمتغيرات العالمية المتسارعة.



أبرز التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد السعودي

تتمثل التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد السعودي على الصعيدين المحلي والعالمي فيما يلي:

❑ **التضخم العالمي:** لقد أدى الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده بعض اقتصادات العالم بعد تفعيل برامج توزيع اللقاحات، وعودة النشاط الاقتصادي، واستئناف العمل والتعليم حضورياً، إلى تسارع وتيرة التضخم العالمي في النصف الثاني من عام 2021م، من خال تزايد الطلب العالمي على السلع الأساسية، مقابل نقص في المعروض، حيث يتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر 2021 م أن يستمر التضخم في الأشهر القادمة قبل أن يعود إلى مستويات ما قبل الجائحة بحلول منتصف عام 2022م.

❑ **جائحة "كوفيد-19":** أدى اتساع تغطية اللقاحات في النصف الثاني من عام 2021م، واستمرار تكيف الأنشطة الاقتصادية مع التدابير القائمة لاحتواء تبعات الأزمة رغم تقييد حرية الحركة، وكذلك الدعم الذي قدمته العديد من الدول لتحفيز نشاطها الاقتصادي، إلى انتشار حالة من التفاؤل بالخروج من هذه الأزمة الصحية والاقتصادية العالمية. حيث أن تسارع وتيرة نشر اللقاحات من شأنها أن تحد من انتشار السلالات الجديدة التي يتزايد عددها بمرور الوقت، وأن تعمل على تخفيف القيود المفروضة مع انحسار الوباء، مما سيعزز من ثقة قطاع الأعمال، إلا أن الاقتصاد العالمي مازال يواجه تحديات رغم حالة التعافي بسبب تفشي سلالة "دلتا" المتحورة وسلالات أخرى سريعة الانتشار لدى بعض الدول مع تباين سرعة احتواء هذا الوباء من دولة لأخرى؛ مما أعاق عودة الأوضاع لمستوياتها الطبيعية بالكامل عالمياً.

❑ **تغيرات أسعار الفائدة العالمية:** ينعكس أثر ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية على الاقتصاد المحلي ومؤشرات المالية العامة، فعند ارتفاع معدلات الفائدة الأمريكية بشكل تدريجي بأكثر من المقدر في المدى المتوسط بسبب الحزمة التحفيزية التي تم ضخها في الاقتصاد الأمريكي في حال تدخل البنك الفيدرالي للحد من ارتفاع معدلات التضخم، سينعكس ذلك على ارتفاع معدلات الإقراض بين البنوك المحلية مما قد يؤثر سلباً على معدلات الاستهلاك والاستثمار المحلية.

تابع: أبرز التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد السعودي

- ❑ مدى استقرار أسواق النفط: يعد استمرار فرض بعض القيود الاحترازية المرتبطة بالجائحة للحد من آثار تلك السلالات تحدياً أمام مدى استقرار أسواق النفط العالمية. حيث شهدت الأعوام الماضية تقلبات حادة في أسعار النفط إذ بلغ متوسط أسعار خام برنت خلال عام 2018م 71.3 دولار للبرميل ثم انخفض ليصل إلى 42 دولار للبرميل بنهاية عام 2020م وبلغ متوسط سعر نفط برنت 69.5 دولار للبرميل حتى شهر أكتوبر من العام الحالي.
- ❑ تحديات أخرى أمام الاقتصاد المحلي: لعبت الإصلاحات السريعة والحاسمة دوراً هاماً في تعجيل احتواء أثر الجائحة للاقتصاد المحلي بوتيرة أسرع من المتوقع، حيث ساهمت تلك الإصلاحات في تعزيز قدرة المملكة على إدارة الأزمة بفاعلية وكفاءة. كما لعبت البنية التحتية الرقمية دوراً محورياً في توفير التطبيقات الصحية والخدمات الحكومية والحلول الأمنية بعد عودة الأنشطة الاقتصادية من الإغلاق، ولكن فعلى الرغم من انحسار الجائحة، فإن تحديات تطورها ما زالت قائمة. وحكومة المملكة – بما اكتسبته من خبرات سابقة في العامين الماضيين – مستعدة لمواجهة هذه التحديات. ومن ناحية أخرى، فإن التحديات تشمل أيضاً قدرة القطاع الخاص على الاستفادة من الفرص المتاحة في البرامج والمشاريع الطموحة التي تتبناها حكومة المملكة، والقدرة على تنفيذ المشروعات بالمعدلات المرجوة. وتعمل الحكومة على استمرار تحفيز التنوع الاقتصادي بمعدلات مرتفعة، والإصلاحات الهيكلية في سوق العمل، ورفع معدلات الإنتاجية في الاقتصاد بما ينعكس إيجابياً على معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي.

الخاتمة

تمثل الميزانية العامة للدولة حجر الزاوية أو المحور الأساسي في نظام المحاسبة الحكومية،

فبدون الميزانية العامة يصعب على الجهاز الحكومي القيام بمراجعة وتحقيق أهدافه، فالميزانية هي

بمثابة وثيقة قانونية تقدر فيها نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مالية مقبلة، وتخول بموجبها

الوحدات الحكومية بالإنفاق على الأغراض المخططة، وذلك ضمن إطار الخطة العامة للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية، وطبقاً للسياسة العامة للدولة.

..... وفي الختام نسأل الله أن يحفظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان

بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز نائب

رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار.